



**Tikrit Journal of Administrative  
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The role of digital transformation in accounting systems in achieving  
financial inclusion goals - a field study**

**Maryam Saleh Hassan\***

Baghdad Technical Engineering College/Middle Technical University

**Keywords:**

Digital transformation, Accounting systems, Financial inclusion

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received 28 Mar. 2026

Received in revised form 15 Apr. 2026

Accepted 26 Apr. 2026

Available online 30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER  
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



**\*Corresponding author:**

**Maryam Saleh Hassan**

Baghdad Technical Engineering  
College/Middle Technical University



**Abstract:** Interest in the concept of financial inclusion has increased in recent years, especially with the significant expansion in the use of technology in financial transactions and the spread of digital services in various economic sectors. The research aims to explore the role of digital transformation in accounting systems in achieving the goals of financial inclusion in the environment under study, through an analysis of the reality of the application of these systems in Iraqi financial institutions and companies. The descriptive analytical method was used, and the research community consists of all accounting, financial and technical staff working in institutions, companies and banks in the Iraqi environment. A purposive sample of 200 individuals was selected from accountants, financial managers and auditors. The study concluded that the reality of applying digital transformation in accounting systems in Iraqi financial institutions and companies was significant. The overall average was (4.04), and the degree of agreement was (agree), with a standard deviation of (0.79). The contribution of digital transformation in accounting systems to facilitating access to financial services for individuals and institutions was significant, with the overall average being (4.13), and the degree of agreement was (agree), with a standard deviation of (0.76). The study recommends intensifying technical training programs for accountants to enhance their proficiency in using smart systems, thereby reducing human error and improving the accuracy of financial data.

## دور التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تحقيق أهداف الشمول المالي: دراسة ميدانية

مريم صالح حسن

الكلية التقنية الهندسية بغداد/جامعة التقنية الوسطى

### المستخلص

تزايد الاهتمام بمفهوم الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية وانتشار الخدمات الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، يهدف البحث إلى استكشاف دور التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تحقيق أهداف الشمول المالي في البيئة محل البحث، من خلال تحليل واقع تطبيق هذه النظم في المؤسسات المالية والشركات العراقية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ويتمثل مجتمع البحث في الكوادر كافة المحاسبية والمالية والتقنية العاملة في المؤسسات والشركات والمصارف في البيئة العراقية، وقد جرى اختيار عينة قصدية بلغت 200 مفردة من المحاسبين والمديرين الماليين والمدققين، وتوصلت البحث أن واقع تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية في المؤسسات المالية والشركات العراقية جاء بدرجة كبيرة، إذ جاء المتوسط العام مساوياً (4.04)، ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (0.79)، كما أن مساهمة التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات جاء بدرجة كبيرة، حيث جاء المتوسط العام مساوياً (4.13)، ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (0.76)، ويوصي البحث بضرورة تكثيف البرامج التدريبية التقنية للمحاسبين لرفع كفاءتهم في التعامل مع الأنظمة الذكية، بما يضمن تقليل الأخطاء البشرية وتعزيز دقة البيانات المالية.

**الكلمات المفتاحية:** التحول الرقمي- النظم المحاسبية، الشمول المالي، المعاملات المالية، كفاءة الأداء المالي.

### المقدمة

يعد الشمول المالي من المفاهيم الحيوية التي حظيت باهتمام واسع خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية تعزيز السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، بما يضمن عدم تعرضهم للتهميش المالي ويعزز استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على مستوى الدول ككل (اسيا نصيرة، 2018: 747). ومع التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية التي تؤثر في جميع مجالات الأعمال، لا سيما في القطاعين المحاسبي والمالي. فهو يتطلب من المؤسسات إعادة تقييم الأساليب التقليدية المتبعة في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية وتطويرها بما يتوافق مع متطلبات بيئة الأعمال المعاصرة. لم يعد التحول الرقمي ظاهرة تكنولوجية فحسب، بل أصبح واقعاً عملياً يتبناه العديد من المؤسسات، ويشمل استراتيجيات وأدوات وتقنيات حديثة تهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز الكفاءة التشغيلية (البراشي، 2022: 83)، وفي هذا الصدد تقوم فكرة الشمول المالي على تعميم الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية على أوسع نطاق ممكن من الأفراد والمؤسسات، مع التركيز على الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، بهدف

تعزيز قدرتهم على المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، يرتبط التحول الرقمي ارتباطاً وثيقاً بتعزيز الشمول المالي، إذ يساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية من خلال القنوات الإلكترونية، وتخفيض التكاليف، وتحسين كفاءة العمليات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دمج الفئات غير المتعاملة مع الجهاز المصرفي ضمن النظام المالي الرسمي، وانطلاقاً من ذلك، يسعى البحث لتحليل دور التحول الرقمي في تطوير النظم المحاسبية ومدى إسهامه في تحقيق أهداف الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة ميدانية

### المبحث الأول الإطار: المنهجي

**أولاً. مشكلة البحث:** أسهمت الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات في دعم جهود تحقيق الشمول المالي، من خلال توفير العديد من الخدمات المالية الرقمية الحديثة، ومن أبرزها خدمات النقود المحمولة التي تعتمد على استخدام الهاتف المحمول في إجراء المعاملات المالية بسهولة وسرعة. (متولي وسليمان، 2021: 381) ومع ذلك، فإن تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الخدمات يتطلب تطوير النظم المحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي، بحيث تتمكن المؤسسات المالية من تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وشفافية وتساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، ولاسيما الفئات غير المشمولة حالياً. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في محاولة التعرف على دور التحول الرقمي في النظم المحاسبية في دعم تحقيق أهداف الشمول المالي، ولذلك يسعى البحث للإجابة عن السؤال الآتي ما دور التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تحقيق أهداف الشمول المالي في البيئة محل البحث؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو واقع تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية في المؤسسات المالية والشركات العراقية؟
  2. كيف يساهم التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؟
  3. ما أثر التحول الرقمي في النظم المحاسبية على مستوى الشفافية؟
  4. ما التحديات التي تواجه تطبيق النظم المحاسبية الرقمية في تعزيز الشمول المالي؟
  5. كيف يمكن تطوير النظم المحاسبية الرقمية لتصبح أداة فعالة في تحقيق أهداف الشمول المالي؟
  6. ما طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي في النظم المحاسبية والشمول المالي؟
- ثالثاً. أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى:

1. استكشاف دور التحول الرقمي في تطوير النظم المحاسبية داخل المؤسسات المالية .
2. تحليل واقع تطبيق النظم المحاسبية الرقمية في البيئة العراقية .
3. تقييم مدى مساهمة هذه النظم في تحقيق الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية .
4. بيان أثر التحول الرقمي على مستوى الدقة والشفافية في المعاملات المالية .
5. التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق النظم المحاسبية الرقمية في المؤسسات .

**رابعاً. أهمية البحث:** تنبع أهمية هذا البحث من الدور المتزايد الذي تلعبه التكنولوجيا الرقمية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يُعد التحول الرقمي استراتيجية شاملة تقوم على توظيف التقنيات الحديثة لإحداث تغييرات جوهرية في نماذج الأعمال والخدمات المالية (تكالين ومسعودي، 2025). وفي هذا الإطار، تبرز التكنولوجيا المالية كأحد العوامل المحورية في تطوير النظم المحاسبية وتعزيز كفاءتها، بما يساهم في دعم تحقيق الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية مبتكرة وآمنة ومتاحة

لمختلف فئات المجتمع، وتتجلى أهمية هذا البحث في الجانبين العلمي والتطبيقي، من خلال الفئات المستفيدة التالية:

1. صنّاع القرار وواضعو السياسات المالية: من خلال تزويدهم برؤية تحليلية حول دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، بما يساعد في صياغة سياسات واستراتيجيات مالية أكثر فاعلية.
2. المصارف والمؤسسات المالية: عبر توضيح كيفية توظيف التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في تطوير النظم المحاسبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، بما يعزز القدرة التنافسية.
3. الهيئات الرقابية والتفتيشية: من خلال دعم جهودها في تطوير آليات الرقابة على الأنظمة المحاسبية الرقمية وضمان الشفافية والامتثال للمعايير.
4. العاملون في المجال المحاسبي والمالي: عبر تقديم فهم أعمق للتغيرات التي يفرضها التحول الرقمي على النظم المحاسبية، مما يساعدهم على تطوير مهاراتهم المهنية.

#### خامساً. فرضيات البحث:

- H<sub>1</sub>: يوجد مستوى ملحوظ لتطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية داخل المؤسسات المالية والشركات العراقية.
- H<sub>2</sub>: يؤثر التحول الرقمي في النظم المحاسبية تأثيراً إيجابياً في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات.
- H<sub>3</sub>: تؤثر النظم المحاسبية الرقمية تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية في تحسين مستوى الشفافية والدقة في المعاملات المالية.

- H<sub>4</sub>: توجد تحديات ذات تأثير معنوي تواجه تطبيق النظم المحاسبية الرقمية في تعزيز الشمول المالي.
- H<sub>5</sub>: يسهم تطوير النظم المحاسبية الرقمية بشكل إيجابي في تعزيز تحقيق أهداف الشمول المالي.
- H<sub>6</sub>: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي في النظم المحاسبية وتحقيق الشمول المالي.
- سادساً. منهج البحث:** استخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي، ونعتمد على أداة الاستبيان في جمع البيانات التي صممت بما يتوافق مع متغيرات البحث، ويتم جمع البيانات، ومعالجتها وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما في ذلك التحليل الوصفي وتحليل العلاقات بين المتغيرات، إذ صُممت فقراتها بالاعتماد على الأدبيات السابقة، وبما يتوافق مع متغيرات الدراسة، وتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. ولتحليل البيانات، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS (Statistical Package for the Social Sciences).

#### ثامناً. الدراسات السابقة:

1. دراسة (محمد النابر وآخرون، 2025) بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق الشمول المالي في المصارف الحكومية السودانية، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد الرابع، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق الشمول المالي في المصارف الحكومية في مختلف ولايات السودان، ولتحقيق أهداف البحث، تم بناء نموذج البحث وفرضياته استناداً للدراسات السابقة لتطوير مقياس البحث. تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية، إذ تم توزيع (400) استبانة، واستُرد منها (247) استبانة صالحة للتحليل، واعتمدوا على استخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحديد النموذج الأنسب الذي يمثل البيانات ويتيح تفسيرها بدقة. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد نظم المعلومات المحاسبية وأبعاد الشمول المالي، إذ تبين أن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل مباشر

على تطبيق الشمول المالي في المصارف الحكومية السودانية. كما أظهرت النتائج تفاوتاً في تأثير أبعاد نظم المعلومات المحاسبية على أبعاد الشمول المالي، إذ جاء بعد السرعة في المرتبة الأولى من حيث التأثير، يليه بُعد التكلفة، ثم بُعد الدقة.

2. دراسة (JieWei, W., JianQiang, 2023)، بعنوان تأثير التحول الرقمي على التقارير والتحليل المالي في قطاع المحاسبة. بحث منشور في المجلة الدولية للمحاسبة والتمويل والأعمال (IJAFB)، المجلد 8، العدد 50، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي في التقارير المالية والتحليل المالي في مهنة المحاسبة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تبني التكنولوجيا الحديثة، وتكامل البيانات، وتنمية المهارات والتدريب، والثقافة الرقمية من جهة، وجودة التقارير المالية والتحليل المالي من جهة أخرى، اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال إجراء مسح ميداني على عينة مكونة من (100) مشارك. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتبني التكنولوجيا الحديثة وتكامل البيانات وتنمية المهارات وتعزيز الثقافة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية والتحليل المالي. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق الدراسات المستقبلية من خلال زيادة حجم العينة وإدراج متغيرات إضافية من أجل تعميق الفهم حول تأثير التحول الرقمي في مجال المحاسبة.

3. دراسة نور الدين سعيد وزمولي زبير (2024) بعنوان دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي الرقمي -دراسة ميدانية، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية المجلد 24، العدد الثاني، وهدفت إلى توضيح المفاهيم المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية ومدى مساهمتها في تعميم الشمول المالي الرقمي. كما ركزت الدراسة على التعرف على استخدامات التكنولوجيا المالية وكيفية تمكين الأفراد، وخصوصاً الفئات المستبعدة مالياً، من الاستفادة من مختلف الخدمات المالية المتاحة، ولتطبيق أهداف البحث، تم تبني جانب تطبيقي قائم على استخدام استبيان لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS النسخة 24 وأظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات المالية الرقمية، وتسهيل استخدامات التكنولوجيا المالية، لها تأثير إيجابي وفعال في تعزيز الشمول المالي الرقمي، مما يؤكد أهمية التحول الرقمي كأداة استراتيجية لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين شمولية النظام المالي.

تشير الدراسات السابقة إلى أهمية التحول الرقمي ونظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الشمول المالي، مع اختلاف تركيز كل دراسة. فقد بينت دراسة محمد الناصر وآخرون (2025) تأثير نظم المعلومات المحاسبية على تطبيق الشمول المالي في المصارف الحكومية، مع تباين في تأثير أبعادها (السرعة، التكلفة، الدقة). كما أظهرت دراسة (JieWei, W., JianQiang, 2023) أن تبني التكنولوجيا الحديثة وتكامل البيانات وتنمية المهارات الرقمية يحسن دقة وكفاءة التقارير المالية، مما يدعم الشفافية واتخاذ القرار المالي. وأظهرت دراسة نور الدين وزمولي (2024) أن الخدمات المالية الرقمية تساهم في تمكين الفئات المستبعدة مالياً وتعزيز الشمول المالي الرقمي. وبناءً على ذلك يتميز البحث الحالي بالدمج بين التحول الرقمي والنظم المحاسبية كعامل مركزي لتحقيق أهداف الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة ميدانية تهدف إلى تحليل الأبعاد المختلفة للنظم المحاسبية الرقمية وتأثيرها المباشر على تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، مع التركيز على المؤسسات المالية والشركات، مما يوفر رؤية متكاملة تربط بين التكنولوجيا المحاسبية والشمول المالي بشكل عملي وواقعي.

## المبحث الثاني: الإطار النظري

### المطلب الأول: الإطار الأساسي للتحويل الرقمي

أصبح التحويل الرقمي في النظم المحاسبية، كأحد مظاهر التحويل الرقمي، شائعة بسبب دقتها وسرعتها وسهولة معالجة البيانات، إذ تعتمد المحاسبة اليدوية على القلم والورق لتوثيق المعاملات، في حين تستخدم المحاسبة المحوسبة أجهزة الكمبيوتر لتنفيذ نفس العمليات بشكل إلكتروني وأكثر كفاءة. (العبدلي وعيدان، 2024: 68)، كما يهدف التحويل للمحاسبة الإلكترونية إلى تحسين الأداء المحاسبي وتقديم معلومات مالية دقيقة بطريقة آلية تتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة، مع إمكانية إيصالها للمستخدمين عبر الوثائق أو الشبكات الداخلية والخارجية، بما يعزز كفاءة اتخاذ القرار المالي، وسوف نناقش أثر التحويل الرقمي في نظم المحاسبة على تحقيق أهداف الشمول المالي.

**أولاً. مفهوم التحويل الرقمي:** يعرف التحويل الرقمي بأنه "الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل، من خلال مجموعة من المتطلبات الاستراتيجية والثقافية والمادية والمالية والبشرية والأمنية والتشريعية". (الجبور وآخرون، 2022: 83) ولذلك يشير التحويل الرقمي إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات لإحداث تغيير جوهري في طرق العمل لتقديم خدمات مبتكرة ذات جودة عالية وفي الكيفية التي يقوم بها لتقديم هذه الخدمات للجمهور لجعلها تتم بسهولة وبسرعة توفيراً للتكلفة والجهد (البيلي والجرف وآخرون، 2023: 474)

ولذلك يعد التحويل الرقمي ضرورة لجميع المؤسسات والهيئات الساعية لتطوير أدائها وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، ولا يقتصر التحويل الرقمي على مجرد تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة، بل هو برنامج شامل يؤثر على هيكلها الداخلي وأساليب عملها، وكذلك على تقديم الخدمات للجمهور المستهدف بطريقة أكثر سهولة وكفاءة.

**ثانياً. أهمية التحويل الرقمي:** التحويل الرقمي لا يقتصر على مجرد استخدام التكنولوجيا في مجال محدد، بل يُعد برنامجاً متكاملًا يهدف إلى تقديم الخدمات للعملاء بصورة أكثر سرعة وسهولة، مع تعزيز الترابط بين مختلف القطاعات بما يحقق إنجاز الأعمال بكفاءة ومرونة، ولذلك شهد قطاع الخدمات المالية تحولاً جذرياً مماثلاً لما حدث في قطاعات أخرى عند خضوعها للتحويل الرقمي. وقد أدت ثورة التكنولوجيا المالية (FinTech) إلى ظهور عدد كبير من الشركات التقنية التي تنافس أجزاءً واسعة من صناعة الخدمات المالية (Johannes, 2019: 1)، كما يقوم على تفاعل جميع الأطراف المرتبطة بالمنظمة، بما يشمل تطوير العمليات، وتبني التقنيات الحديثة، وبناء هياكل تنظيمية مرنة، وتفعيل قنوات الاتصال وتبادل البيانات، فضلاً عن المشاركة الفعالة للعاملين وتوفير الدعم الكامل من الإدارة العليا لضمان تنفيذ العمليات بكفاءة ودقة. وتسهم التقنيات الحديثة، مثل تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، في إتاحة فرص جديدة لتطوير نماذج الأعمال والخدمات، فضلاً عن أتمتة العديد من العمليات المحاسبية، بما في ذلك خطوات إعداد القوائم المالية وتحسين جودة المعلومات المالية. (Abu Alwafe & Megdadi, 2020: 20) ولذلك يمثل التحويل الرقمي عنصراً أساسياً في تطوير الأعمال وتحسين الأداء في مختلف القطاعات، إذ يتيح توظيف التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات بسرعة وكفاءة أكبر، مع تحسين استغلال الوقت والموارد وتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل. ويمكن تلخيص أهميته في النقاط الآتية: (أمقرن وبوثلجة، 2023: 15-16)

1. يعد التحول الرقمي وسيلة رئيسة لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، إذ يتيح تلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر دقة، بما يساهم في رفع مستوى رضا العملاء وزيادة الأرباح والكفاءة الإدارية.
2. يساهم التحول الرقمي في توثيق التواصل بين فرق العمل داخل المؤسسة، مما يفتح فرصاً أفضل للنقاش وتبادل المعلومات، ويعزز كفاءة إدارة المستندات والعمليات التشغيلية.
3. تساهم الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة في تبسيط تدفقات العمل وجعلها أكثر سرعة وسلاسة وقابلة للتكرار، مما يقلل الوقت المستغرق في المهام الروتينية و يتيح التركيز على الابتكار وتطوير الأفكار.
4. يمنح التحول الرقمي المؤسسات القدرة على التكيف مع الاتجاهات الجديدة والاستجابة لمتطلبات العملاء بشكل أسرع، كما يتيح تحليل البيانات لاتخاذ القرارات بسرعة ودقة أكبر.
5. يتيح التحول الرقمي تطوير نماذج أعمال مبتكرة تعتمد على الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين العمليات أو تقديم خدمات جديدة، مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات.
6. يساعد التحول الرقمي على تقليل التكاليف التشغيلية من خلال أتمتة المهام المتكررة وتقليل الاعتماد على العمليات اليدوية، كما يتيح استغلال تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي لأداء مهام عالية الكفاءة بسرعة وبتكلفة أقل.

#### المطلب الثاني: النظم المحاسبية والشمول المالي.

##### الفرع الأول: النظم المحاسبية.

أولاً. مفهوم النظم المحاسبية: تعد النظم المحاسبية مجموعة من السياسات والإجراءات والعمليات المنظمة التي تستخدمها المؤسسات لتسجيل وتصنيف وتلخيص وتحليل البيانات المالية، بهدف توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المالية والتخطيط والمراقبة، وتشمل هذه النظم استخدام الأساليب اليدوية أو المحوسبة، حيث أصبح الاعتماد على النظم المحاسبية الرقمية جزءاً أساسياً من التحول الرقمي للمؤسسات. وقد تأثرت المحاسبة بالتحول الرقمي، فالمحاسبة المحوسبة تمثل أولى خطوات التحول الرقمي لأي وحدة اقتصادية تسعى إلى الانتقال من الأسلوب اليدوي التقليدي إلى الطريقة الإلكترونية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتشمل المحاسبة المحوسبة تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمعاملات التجارية وتنظيمها وتلخيصها وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلى نقلها إلى أصحاب المصلحة باستخدام أجهزة الحاسوب. وتمثل هذه العملية وسيلة آلية لتسهيل تدفق المعلومات المالية وأتمتة المهام المحاسبية، مثل إدارة قواعد البيانات وإعداد التقارير (Amahalu et al, 2017: 33) وتتميز التحول في نظم المحاسبة بعدة مزايا مقارنة بالمحاسبة اليدوية التقليدية، إذ تتميز بدقة أعلى وسرعة أكبر وأقل عرضة للأخطاء. واليوم تُستخدم المحاسبة المحوسبة في جميع أنواع الأعمال التجارية بغض النظر عن حجمها، مما يجعل من الضروري لأي شخص يعمل في مجال المحاسبة أن يمتلك القدرة على التعامل مع تقنيات تكنولوجيا المعلومات (Arcega et al., 2015, 51).

ثانياً. أهمية نظم المعلومات المحاسبية: إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المتطورة يساهم في إنشاء قاعدة بيانات أكثر فاعلية وكفاءة، من خلال الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تحقيق أهداف المؤسسة. كما يساعد هذا الاستخدام في تطوير أدوات العمل المحاسبي الحديثة، بما يضيف قيمة حقيقية لنظم المعلومات المحاسبية، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة واستخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة إنتاج المعلومات المحاسبية. وتعتمد نظم المعلومات المحاسبية على تسجيل المعلومات بشكل دقيق وسليم

من خلال توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يتطلب توفر نظام محاسبي يتمتع بدرجة عالية من الفاعلية والكفاءة والسرعة في معالجة البيانات، بما يضمن توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، ودعم عملية إثبات العمليات المالية بشكل صحيح (السليان، 2022: 356).

يُعد نظام المعلومات المحاسبي من الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات لمواجهة تحديات العصر، إذ يقوم بمعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية مفيدة تدعم عملية اتخاذ القرار. وهذا الأمر يفرض ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية، وفي مقدمتها الحاسوب وملحقاته، ووسائل التخزين، وشبكات الاتصال، لما لها من تأثير مباشر على مكونات وأهداف النظام المحاسبي. وقد أظهرت الدراسات أن لتكنولوجيا المعلومات تأثيراً واضحاً على مقومات نظام المعلومات المحاسبي، والمتمثلة في المستندات، والدفاتر، والسجلات، ودليل الحسابات، والتقارير المالية. كما يمتد هذا التأثير ليشمل أهداف النظام المحاسبي، من خلال تعزيز قدرته على تسجيل البيانات بدقة، وإجراء العمليات الحسابية والمنطقية المعقدة بكفاءة وسرعة، بما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. (السليان، 2022: 363)

#### الفرع الثاني: أساسيات الشمول المالي

**أولاً. تعريف الشمول المالي:** يعرف كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتشفير المالي الشمول المالي بأنه عملية تهدف إلى تعزيز وصول الأفراد إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بحيث تكون متاحة في الوقت المناسب، وبأسعار مناسبة، وبشكل يلبي احتياجاتهم. كما يسعى الشمول المالي إلى توسيع استخدام هذه الخدمات والمنتجات بين فئات المجتمع المختلفة عبر تطبيق أساليب مبتكرة (تكيالان ومسعودي، 2023: 234)، كما عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه عملية تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها من قبل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم، وتقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (أمقرن وبو ثلجة، 2023: 11) كما تم تعريفه من قبل التقرير المشترك لصندوق النقد العربي إلى أن الشمول المالي يعكس الحالة التي يتمكن فيها الأفراد، بما في ذلك ذوو الدخل المنخفض، مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وحتى محدودة النشاط، من الوصول واستخدام جميع أنواع الخدمات المالية الرسمية بطريقة مسؤولة ومستدامة، عبر مجموعة من المزودين في بيئة ملائمة ومنظمة وشرعية (الميلودي وفوقه، 2022: 426) يُعرف الشمول المالي بأنه توفير الخدمات المالية الأساسية للقطاعات المالية بتكلفة ميسورة ومنخفضة للشريحة الأضعف من السكان دون أي تمييز، ويُقصد به تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لتشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات، خاصة أصحاب الدخل المنخفض، خلافاً للإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. (Union, 2015: 24) كما يعرف الشمول المالي من وجهة نظرنا بأنه إتاحة واستخدام مختلف الخدمات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتمويل، لجميع فئات المجتمع بطريقة سهلة وأمنة وبتكلفة مناسبة، بما يضمن إدماج الأفراد والمؤسسات داخل النظام المالي، ويساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما يرتبط الشمول المالي بقدرة الأفراد على الوصول الفعال إلى هذه الخدمات والاستفادة منها بصورة مستمرة، في ظل بيئة تنظيمية وتقنية داعمة.

**ثانياً. أهداف الشمول المالي:** يعد الشمول المالي من الموضوعات المهمة، إذ يسعى إلى تحقيق

- مجموعة من الأهداف الحيوية، يمكن تلخيصها فيما يأتي: (تكالين ومسعودي، 2025: 40-41)
1. تعزيز وصول أفراد المجتمع كافة إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتمكينهم من الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية
  2. تشجيع الأفراد على إدخار أموالهم واستثمارها بأسلوب أمثل، وتوجيه الموارد المالية إلى فئات المجتمع المختلفة بطريقة منظمة وفعالة.
  3. الحد من مخاطر التعامل مع مزودي الخدمات المالية غير النظاميين، من خلال إطار نظامي رسمي يضمن تقديم الخدمات والمنتجات المالية وفق القواعد والتشريعات السارية.
  4. دعم مشاريع ريادة الأعمال، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل مستويات الفقر، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والرخاء.
- ثانياً. أهمية الشمول المالي:** يعد ظهور الشمول المالي من أهم وسائل إدخال جميع قطاعات المجتمع تحت مظلة النظام الرسمي ومحاربة الفقر وتوفير كافة أنظمة التمويل لتناسب فئات المجتمع كافة (البيلي وآخرون، 2023: 475)، تتمثل أهمية الشمول المالي في مجموعة من الأهداف الحيوية التي تُسهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاقتصادية، ومن أبرزها ما يأتي: (التوني، 2021: 226) و (سعيد وزبير، 2024: 50):

1. تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية، التمويل، والتأمين، مما يساهم في تنشيط النشاط الاقتصادي، رفع الإنتاجية، وتوسيع قاعدة المشاركة في الأسواق، مما يساهم في تحسين مستويات الرفاهية الشاملة وتوفير اللبنة الأساسية للنمو.
2. يساهم الشمول المالي في الحد من الاعتماد على الأنشطة المالية غير الرسمية، ويعزز قدرة المؤسسات المالية على متابعة التدفقات النقدية، ما يقلل من المخاطر ويعزز الثقة في النظام المالي الوطني.
3. يعزز التمكين الاقتصادي للأفراد، يساهم في بناء أسواق مالية مترابطة مع الأسواق الفعلية، عبر دمج أنشطة رواد الأعمال في القطاع المالي الرسمي.
4. يزيد من النشاط الاقتصادي ويسرع دوران الأموال، مما يعزز فعالية السياسات الحكومية وكفاءة أسواق السلع والخدمات من خلال تحسين بيئة الأعمال، ويعزز الشفافية في المعاملات المالية عبر تفعيل آليات الرقابة والإشراف ودور هيئات المعلومات المالية.
5. تزويد الأفراد بالقدرة على إدارة مواردهم المالية بفعالية، وتوفير أدوات الادخار والاستثمار، مما يحسن مستوى المعيشة، ويعزز مشاركة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع وأكثر فعالية.

**ثالثاً. مقومات الشمول المالي:** تعني العناصر الأساسية التي تساعد الأفراد والشركات على الوصول

إلى الخدمات المالية واستخدامها بسهولة وأمان. الشمول المالي يُعد من الركائز المهمة للتنمية الاقتصادية وتقليل الفقر، ولذلك يتمثل مقومات الشمول المالي في الآتي: (كنزة، 2023: 6)

1. الوصول إلى الخدمات المالية (Access Dimension) يشير هذا البعد إلى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بسهولة. ويتحقق ذلك من خلال انتشار فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، وسهولة فتح الحسابات، وانخفاض التكاليف، فضلاً عن القرب الجغرافي من المؤسسات المالية وتوافر المعلومات التي تساعد الأفراد على التعامل مع هذه الخدمات.

كما يُقاس هذا البُعد من خلال مؤشرات مثل عدد الفروع، وعدد أجهزة الصراف، ومدى انتشار بطاقات الائتمان والخدمات المالية المختلفة.

2. استخدام الخدمات المالية (Usage Indicators) يعبر هذا البُعد عن مدى استخدام الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية بشكل فعلي ومنظم، وليس مجرد القدرة على الوصول إليها. فكلما زاد استخدام الحسابات البنكية، والمعاملات المالية، وخدمات الدفع الإلكتروني، دلّ ذلك على تحسن مستوى الشمول المالي. ويشمل ذلك عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية، حجم الودائع، استخدام الهاتف المحمول في المعاملات، وعدد القروض، فضلاً عن مدى اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية الرسمية.

3. جودة الخدمات المالية (Quality Indicators) يركز هذا البُعد على كفاءة وجودة الخدمات المالية المقدمة، وهو من الجوانب المهمة التي تؤثر في رضا العملاء وثقتهم. وتتحدد جودة الخدمات من خلال عدة عوامل مثل تكلفة الخدمة، وسرعة تقديمها، وشفافية الإجراءات، ووجود حماية للمستهلك. كما تشمل أيضاً عوامل غير ملموسة مثل مدى رضا العملاء وثقتهم في المؤسسات المالية، وهي عناصر أساسية لضمان الاستمرار في استخدام هذه الخدمات وتعزيز الشمول المالي.

#### المطلب الثالث: أثر التحول الرقمي في النظم المحاسبية على تحقيق أهداف الشمول المالي

شهد مجال المحاسبة تطور كبير في الأدوات والوسائل المستخدمة نتيجة التقدم التكنولوجي المتسارع، خاصة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، ومع بزوغ عصر التحول الرقمي وانتشار استخدام الحواسيب وشبكات الإنترنت، تأثرت الأنظمة المحاسبية بهذه التطورات بشكل مباشر، إذ انتقلت من الأساليب التقليدية اليدوية في إدخال البيانات وتصنيفها وتلخيصها وإعداد التقارير، إلى نظم محاسبة إلكترونية تعتمد على البرامج والتقنيات الحديثة في معالجة المعلومات المالية وإنتاج التقارير بدقة وسرعة وكفاءة أعلى. (المظفر وراضي وآخرون، 2022: 1595) وتهدف هذه النظم إلى تسهيل العمليات المحاسبية، وتسريع إعداد التقارير، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين جودة ودقة المعلومات المالية التي تدعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، ولذلك فأصبحت نظم المحاسبة الآلية تعمل على معالجة ونقل البيانات والمعلومات المحاسبية في شكل رقمي إلكتروني من خلال تطبيقات ونظم وبرمجيات معتمدة ومتخصصة في مجالات المحاسبة". (Centobelli et al., 2022)

أولاً. مفهوم التحول الرقمي في النظم المحاسبية: أصبحت المحاسبة الإلكترونية أداة فعالة لتبادل المعلومات المحاسبية بين الدول، خاصة تلك المرتبطة بعلاقات تجارية إلكترونية، مما ساهم بدوره في دعم التنمية الاقتصادية وتحسين كفاءة المعاملات المالية وزيادة الشفافية، ومن ثم تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة، بالاعتماد على قدرات الحاسوب العالية في المعالجة والتخزين والاسترجاع، مما يساهم في تحسين كفاءة وجودة العمل المحاسبي. (أحمد والأمين، 2022: 36). من خلال اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسجيل، وتبويب، ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بمختلف العمليات الاقتصادية، ويعتمد بشكل أساسي على الحاسوب كوسيلة لتنفيذ هذه المهام (Akintunde, 2022: 53).

ثانياً. أثر التحول الرقمي في النظم المحاسبية: يعد التحول الرقمي في أنظمة المحاسبة هو الاتجاه من تطبيق أنظمة المحاسبة التقليدية إلى تطبيق المحاسبة الإلكترونية، فالمحاسبة الإلكترونية أحد أهم الأنظمة الحديثة الناتجة عن التطور التكنولوجي الكبير في عالم المحاسبة، فهي أفضل بديل عن المحاسبة التقليدية التي يعتمد فيها على إعداد التقارير المالية وإدخال البيانات المحاسبية

- (الحياري، 2022: 451)، ولذلك يمكننا القول بأن النظام المحاسبي يتأثر بشكل كبير بالتحول الرقمي، خاصة مع الاعتماد المتزايد على البيانات الإلكترونية، ومن ثم هناك مجموعة من العناصر التي تؤثر في القياس والإفصاح المحاسبي في ظل هذا التحول، من أبرزها: طبيعة البيانات، ومعايير المحاسبة المتعلقة بالبرمجيات. ويؤثر التحول الرقمي على القياس المحاسبي في عدة جوانب، من أهمها:
1. **تطور طبيعة البيانات المحاسبية** لم تعد الحسابات والدفاتر المحاسبية التقليدية المعتمدة على العمل اليدوي قادرة على استيعاب الكم الهائل من البيانات الحديثة. ففي الوقت الحالي يمكن الحصول على معلومات تفصيلية بتكلفة منخفضة، مثل: بيانات المخزون (نوع المنتج، موقع التخزين، المورد، العمر الإنتاجي، الصلاحية، والخصومات على المشتريات). وتستخدم هذه البيانات في دعم القرارات الداخلية وتعزيز الإفصاح الاختياري (Brivot, 2017: 795).
  2. **تحسين إدارة معلومات العملاء والديون** تتيح البيانات الإلكترونية إمكانية التعرف على العملاء وعناوينهم، ومواعيد السداد، وشروط الخصم، وكذلك تحليل أعمار الديون، مما يساعد في تحسين إدارة الائتمان واتخاذ قرارات مالية أكثر دقة.
  3. **دعم قرارات التسعير وتخطيط الموارد** يمكن الاستفادة من البيانات المتاحة حول المبيعات والتكاليف وعمولات رجال البيع في تقدير الأسعار وتخطيط الموارد بكفاءة عالية وبتكلفة منخفضة، الأمر الذي يساهم في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات (Titera, 2013: 139).
  4. **توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي** أدى التحول الرقمي إلى التوسع في تقارير الأعمال، مما انعكس على أساليب القياس والإفصاح المحاسبي. كما ساهم التطور التكنولوجي في تحسين بيئة المراجعة واستخدام البرامج الجاهزة، ومن المتوقع أن تؤثر هذه التغيرات على معايير المحاسبة وصياغتها من قبل الجهات التنظيمية، بما يلبي احتياجات أصحاب المصلحة المختلفة.
- ثالثاً. العلاقة بين التحول الرقمي في النظم المحاسبية وتحقيق أهداف الشمول المالي:** استخدام البرامج والتقنيات الحديثة يساعد في تكامل العمليات المالية، ويعزز من القدرة على المقارنة والتحليل، مما يساهم في تقديم معلومات ذات قيمة للمستخدمين، ويؤدي هذا بدوره إلى تحقيق مستوى أعلى من الشفافية والكفاءة في النظام المالي. (البيلي وآخرون، 2023: 475)
- يمثل الشمول المالي أحد الاستراتيجيات التي تؤدي إلى زيادة النمو الشامل في عديد من الدول، ولذلك من الصعب تحقيق الشمول المالي دون استقرار في النظام المالي. (متولي وسليمان، 2021: 386) كما يساعد على تحسين الظروف المالية، ورفع مستوى معيشة الفقراء، فضلاً عن أن التحول الرقمي يساعد في تيسير رفع كفاءة تحصيل الإيرادات، مما يظهر ذلك دور التكنولوجيا في تحقيق الشمول المالي وتعزيزه إذ يمنح فرص متساوية لجميع فئات المجتمع أفراد وشركات الحصول على الخدمات المالية. (الحداد، 2022: 677)، فبناءً على ذلك يلعب التحول الرقمي في النظم المحاسبية دور محوري في تحقيق أهداف الشمول المالي، إذ يسهل الوصول إلى المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة، ويعزز الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية، من خلال أتمتة العمليات المحاسبية وتبسيط إعداد التقارير المالية، يمكن للأفراد والمؤسسات، بما في ذلك الفئات المهمشة، الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية بسهولة أكبر، مما يقلل من الإقصاء المالي ويعزز المشاركة الاقتصادية. وبذلك يصبح التحول الرقمي أداة استراتيجية لدعم العدالة المالية وتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز القدرة التنافسية للأسواق. ولذلك ساهم التحول الرقمي في تعزيز الشمول

- المالي من خلال تقديم حلول تقنية متطورة وسهلة الوصول، مما أدى إلى توسيع نطاق الخدمات المالية وزيادة كفاءتها، ويتضح ذلك من خلال الآتي. (يوسف بلطرش وفلاح يوسف 2023: 47-48).
1. **توظيف التكنولوجيا الحديثة** أسهمت التقنيات الرقمية، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيقات الهواتف المحمولة، في إتاحة الخدمات المالية بشكل أسرع وأسهل دون الحاجة لزيارة الفروع. كما لعبت خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول دوراً مهماً في خدمة المناطق النائية، إضافة إلى نماذج مثل الوكلاء البنكيين التي ساعدت في توسيع الوصول للخدمات الأساسية.
  2. **التثقيف المالي** يعد التثقيف المالي عنصر أساسي في دعم الشمول المالي، إذ يساهم في رفع وعي الأفراد وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة، مثل اختيار المنتجات المناسبة والتخطيط المالي. كما يساعد في تعزيز السلوكيات الإيجابية كالإدخار والاستثمار.
  3. **بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية** تسهم الأطر القانونية والتنظيمية الواضحة في حماية المتعاملين وتعزيز الثقة في النظام المالي، فضلاً عن مكافحة الجرائم المالية، مما يشجع الأفراد والشركات على الانضمام إلى النظام المالي الرسمي.
  4. **رقمنة الخدمات المالية** تدعم رقمنة الخدمات المالية تطوير أنظمة دفع إلكترونية آمنة وسريعة، مما يسهل المعاملات المالية. كما تساهم تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات وتخصيصها وفق احتياجات العملاء.

### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع البحث في الكوادر كافة المحاسبية والمالية والتقنية العاملة في المؤسسات والشركات والمصارف في البيئة العراقية، وقد جرى اختيار عينة قصدية بلغت 200 مفردة من المحاسبين والمديرين الماليين والمدققين، وتكونت أداة الدراسة من جزأين رئيسيين، على النحو الآتي:

**الجزء الأول:** ويحتوي على المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة البحث.

**الجزء الثاني:** محاور رئيسية ويشتمل على ستة محاور رئيسية، وهما كما يأتي:

1. المحور الأول: واقع تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية ويتكون من 5 فقرات.
  2. المحور الثاني: دور التحول الرقمي في تسهيل الوصول للخدمات المالية ويتكون من 5 فقرات.
  3. المحور الثالث: تأثير النظم الرقمية على الشفافية والدقة ويتكون من 5 فقرات.
  4. المحور الرابع: تحديات تطبيق النظم المحاسبية الرقمية ويتكون من 5 فقرات.
  5. المحور الخامس: سبل تطوير النظم المحاسبية لتعزيز الشمول المالي ويتكون من 5 فقرات.
  6. المحور السادس: العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي ويتكون من 5 فقرات.
- مفتاح التصحيح:** كانت الإجابة عن فقرات الاستبانة في ضوء مقياس خماسي على النحو الآتي:

جدول (1): مفتاح التصحيح

| الإجابة | غير مُوافق بشدة | غير مُوافق | مُحايد | مُوافق | مُوافق بشدة |
|---------|-----------------|------------|--------|--------|-------------|
| الدرجة  | 1               | 2          | 3      | 4      | 5           |

المصدر من تصميم الباحث.

## صدق أداة البحث

1. **صدق البناء الداخلي:** قام الباحث بالتأكد من صدق البناء الداخلي وذلك بحساب معامل الارتباط بين إجابات العينة على كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام برنامج (SPSS)، إذ جاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول (2): معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

| رقم الفقرة | معامل ارتباط بيرسون | رقم الفقرة | معامل ارتباط بيرسون |
|------------|---------------------|------------|---------------------|
| 1          | .542**              | 14         | .765**              |
| 2          | .677**              | 15         | .790**              |
| 3          | .520**              | 16         | .731**              |
| 4          | .659**              | 17         | .753**              |
| 5          | .684**              | 18         | .695**              |
| 6          | .466**              | 19         | .702**              |
| 7          | .562**              | 20         | .608**              |
| 8          | .582**              | 21         | .778**              |
| 9          | .830**              | 22         | .802**              |
| 10         | .735**              | 23         | .798**              |
| 11         | .855**              | 24         | .821**              |
| 12         | .894**              | 25         | .777**              |
| 13         | .799**              |            |                     |

المصدر من تصميم الباحث.

دال عند مستوى دلالة 0.01.

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه جاءت جميعها معاملات جيدة ومقبولة، حيث كانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\geq 0.05)$ ، مما يدل على صدق فقرات الاستبانة وصلاحياتها للتطبيق الميداني.

2. **ثبات أداة البحث:** يقصد بثبات أداة البحث مدى قدرتها على إعطاء نتائج متقاربة عند إعادة تطبيقها أكثر من مرة على نفس العينة، أو على عينات مماثلة في أوقات مختلفة. وللتحقق من ثبات الأداة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، وذلك للتأكد من درجة اتساق وموثوقية فقرات الاستبانة. ويوضح الجدول الآتي قيم معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول (3): معاملات ألفا كرونباخ لمحاور البحث

| المحور                                            | عدد الفقرات | قيمة ألفا كرونباخ |
|---------------------------------------------------|-------------|-------------------|
| واقع تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية       | 5           | .786              |
| دور التحول الرقمي في تسهيل الوصول للخدمات المالية | 5           | .801              |
| تأثير النظم الرقمية على الشفافية والدقة           | 5           | .826              |
| تحديات تطبيق النظم المحاسبية الرقمية              | 5           | .813              |
| سبل تطوير النظم المحاسبية لتعزيز الشمول المالي    | 5           | .872              |
| الدرجة الكلية للاستبيان                           | 25          | .884              |

تُظهر نتائج الجدول السابق أن معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ جاءت مناسبة لأغراض البحث العلمي في جميع محاور الاستبانة، حيث كانت جميع القيم مقبولة علمياً وتلبي متطلبات التطبيق. كما تشير النتائج إلى ارتفاع معامل الثبات للدرجة الكلية، إذ بلغ (0.884)، وهو ما يعكس مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاستبانة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، مما يجعلها أداة موثوقة يمكن الاعتماد عليها في البحث والاطمئنان إلى نتائجها.

**3. أساليب تحليل البيانات:** لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وذلك بعد ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، كما يأتي: أعطيت الإجابة لمقياس ليكرت الخماسي: (مُوافق بشدة = 5 درجات)، (مُوافق = 4 درجات)، (مُحايد = 3 درجات)، (غير مُوافق = 2 درجتين)، (غير مُوافق بشدة = 1 درجة واحدة) ومن ثم قام الباحث بحساب الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة البحث، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4=0.80) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (4): درجة الموافقة ومدى الموافقة على مقياس ليكرت الخماسي

| معيار الحكم<br>علي النتائج | فئة المتوسط |      | درجة الترميز<br>(الوزن النسبي) |
|----------------------------|-------------|------|--------------------------------|
|                            | إلى         | من   |                                |
| غير مُوافق بشدة            | 1.80        | 1    | 1                              |
| غير مُوافق                 | 2.60        | 1.81 | 2                              |
| مُحايد                     | 3.40        | 2.61 | 3                              |
| مُوافق                     | 4.20        | 3.41 | 4                              |
| مُوافق بشدة                | 5.00        | 4.21 | 5                              |

ولخدمة أغراض البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال أداة الدراسة في الجانب الميداني، استُخدمت عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة اتجاهات أفراد عينة البحث حول التساؤلات المطروحة، وذلك باستخدام أساليب المعالجة الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك بعد أن تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ثم تم استخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات).
3. الانحراف المعياري: للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد عينة البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
4. معامل ارتباط بيرسون: لقياس الاتساق الداخلي بين عبارات الأداة (الاستبانة) وكل محور تنتمي إليه.
5. معامل الثبات ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات أداة البحث

**1. الجنس** خصائص عينة الدراسة: تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقاً للمتغيرات:

جدول (1): توزيع أفراد البحث وفق الجنس

| الجنس   | التكرار | النسبة |
|---------|---------|--------|
| ذكر     | 105     | 52.5%  |
| أنثى    | 95      | 47.5%  |
| المجموع | 200     | 100%   |

يتضح من الجدول أن نسبة (52.5 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة من الذكور ونسبة (47.4 %) من إجمالي أفراد عينة البحث من الإناث

جدول (2): توزيع أفراد البحث وفق متغير المسمى الوظيفي

| المسمى الوظيفي                    | التكرار | النسبة |
|-----------------------------------|---------|--------|
| محاسب / رئيس حسابات.              | 75      | 37.5%  |
| مدير مالي / مدقق حسابات           | 40      | 20.0%  |
| موظف تقنية معلومات / تقنيات مالية | 85      | 42.5%  |
| المجموع                           | 200     | 100%   |

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة (42.5 %) من إجمالي أفراد عينة البحث موظفين تقنية معلومات / تقنيات مالية، ونسبة (37.5 %) من إجمالي أفراد عينة البحث محاسبين / رؤساء حسابات، ونسبة (20 %) من إجمالي أفراد عينة البحث مديريين ماليين/ مدققين حسابات.

جدول (3): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة

| عدد سنوات الخبرة  | التكرار | النسبة |
|-------------------|---------|--------|
| أقل من 5 سنوات    | 68      | 34.0%  |
| من 5 الى 10 سنوات | 92      | 46.0%  |
| أكثر من 10 سنوات  | 40      | 20.0%  |
| المجموع           | 200     | 100%   |

يتضح من الجدول أن نسبة (46%) من إجمالي أفراد عينة البحث تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات، في حين تبلغ نسبة من تقل خبرتهم عن 5 سنوات (34%)، بينما تمثل نسبة من تزيد خبرتهم عن 10 سنوات (20%) من إجمالي العينة..

**الإجابة عن أسئلة البحث:**

**السؤال الأول:** ما هو واقع تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية في المؤسسات المالية والشركات العراقية؟ وذلك للتعرف على واقع تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية في المؤسسات المالية والشركات العراقية؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول كما يأتي:

## جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات المحور الأول

| رقم الفقرة | الفقرة                                                                             | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتبة | درجة الموافقة |
|------------|------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------|---------------|
| 1          | تعتمد المؤسسة على برمجيات محاسبية متطورة مرتبطة بشبكات إلكترونية موحدة.            | 4.11            | .728              | 2       | موافق         |
| 2          | تتوفر في المؤسسة أجهزة وتقنيات حديثة تدعم أتمتة الدورة المحاسبية بالكامل.          | 3.97            | .806              | 4       | موافق         |
| 3          | تتبنى الإدارة العليا استراتيجية واضحة للتحويل نحو النظم المحاسبية الرقمية.         | 4.12            | .750              | 1       | موافق         |
| 4          | يتم تحديث الأنظمة المحاسبية بشكل دوري لضمان توافقها مع المعايير التقنية الحديثة.   | 4.05            | .809              | 3       | موافق         |
| 5          | تمتلك المؤسسة نظاماً رقمياً متكاملًا للأرشفة والتوثيق الإلكتروني للعمليات المالية. | 3.93            | .872              | 5       | موافق         |
|            | المتوسط العام                                                                      | 4.04            | 0.79              |         | موافق         |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن واقع تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية داخل المؤسسات المالية والشركات العراقية جاء بدرجة كبيرة، إذ بلغ المتوسط العام (4.04) بدرجة موافقة (موافق)، وانحراف معياري قدره (0.79)، وهي قيمة منخفضة تعكس تجانس آراء أفراد عينة البحث حول هذا الواقع. كما احتلت العبارة رقم (3) «تبنى الإدارة العليا استراتيجية واضحة للتحويل نحو النظم المحاسبية الرقمية» المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وانحراف معياري (0.75). في المقابل، جاءت العبارة رقم (5) «امتلاك المؤسسة نظاماً رقمياً متكاملًا للأرشفة والتوثيق الإلكتروني للعمليات المالية» في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وانحراف معياري (0.872) وبناءً على ذلك، ترى الباحثة إن مستوى تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية بالمؤسسات المالية والشركات العراقية مرتفع، مما يعكس تقدماً ملحوظاً في تبني التقنيات الرقمية في المجال المحاسبي.

**السؤال الثاني: كيف يساهم التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؟** للتعرف على مدى مساهمة التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؛ تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني كما يأتي:

## جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات المحور الثاني

| رقم الفقرة | الفقرة                                                                         | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتبة | درجة الموافقة |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|---------|---------------|
| 1          | ساهمت الرقمنة المحاسبية في تقليل الحواجز الجغرافية أمام طالبي الخدمات المالية. | 4.27            | .732              | 1       | موافق بشدة    |

| رقم<br>الفقرة | الفقرة                                                                                    | المتوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | الرتبة | درجة<br>الموافقة |
|---------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|----------------------|--------|------------------|
| 2             | تتيح النظم الرقمية إمكانية فتح الحسابات وإدارة الأموال عن بُعد دون الحاجة لزيارة المقرات. | 3.94               | .788                 | 5      | موافق            |
| 3             | توفر المحاسبة الرقمية قنوات دفع وتحصيل إلكترونية متنوعة تناسب مختلف فئات المجتمع.         | 4.04               | .834                 | 4      | موافق            |
| 4             | ساعد التحول الرقمي في تبسيط الإجراءات المحاسبية المعقدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.      | 4.16               | .724                 | 3      | موافق            |
| 5             | تدعم الأنظمة الرقمية تقديم خدمات مالية فورية (Real-time) تلبي احتياجات العملاء بسرعة.     | 4.25               | .697                 | 2      | موافق<br>بشدة    |
|               | المتوسط العام                                                                             | 4.13               | 0.76                 |        | موافق            |

يتبين من الجدول السابق أن مساهمة التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات جاء بدرجة كبيرة، حيث جاء المتوسط العام مساوياً (4.13)، ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (0.76)، وهي قيمة منخفضة تدل على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة حول مساهمة التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات، وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (1): (ساهمت الرقمنة المحاسبية في تقليل الحواجز الجغرافية أمام طالبي الخدمات المالية)، بمتوسط حسابي بلغ (4.27)، وانحراف معياري بلغ (0.732)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (2): (تتيح النظم الرقمية إمكانية فتح الحسابات وإدارة الأموال عن بُعد دون الحاجة لزيارة المقرات). بمتوسط حسابي بلغ (3.94)، وانحراف معياري بلغ (0.788)، وترى الباحثة إن مساهمة التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات جاء بدرجة كبيرة، وهذا يدل على ارتفاع مستوى مساهمة التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات.

**السؤال الثالث: ما تأثير النظم المحاسبية الرقمية على مستوى الشفافية والدقة في المعاملات المالية؟**

للتعرف على تأثير النظم المحاسبية الرقمية على مستوى الشفافية والدقة في المعاملات المالية؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحاور الثالث كما يأتي:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات المحور الثالث

| رقم الفقرة    | الفقرة                                                                               | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|---------------|--------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|--------|---------------|
| 1             | أدت أتمتة العمليات المحاسبية إلى الحد من الأخطاء البشرية في القيود والترحيل.         | 4.11            | .773              | 1      | موافق         |
| 2             | تضمن النظم الرقمية دقة عالية في استخراج التقارير والقوائم المالية الختامية.          | 3.96            | .850              | 5      | موافق         |
| 3             | توفر الرقمنة المحاسبية مسارات تدقيق واضحة (Audit Trail) تمنع التلاعب المالي.         | 4.07            | .778              | 3      | موافق         |
| 4             | تعزز الشفافية الناتجة عن الأنظمة الرقمية من ثقة الجمهور في التعامل مع النظام المالي. | 3.99            | .764              | 4      | موافق         |
| 5             | تتيح النظم الرقمية الإفصاح الفوري عن البيانات المالية للمستفيدين وأصحاب المصلحة.     | 4.09            | .768              | 2      | موافق         |
| المتوسط العام |                                                                                      | 4.04            | 0.79              | موافق  |               |

يتبين من الجدول السابق أن تأثير النظم المحاسبية الرقمية على مستوى الشفافية والدقة في المعاملات المالية جاءت بدرجة كبيرة، حيث جاء المتوسط العام مساوياً (4.04)، ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (0.79)، وهي قيمة منخفضة تدل على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير النظم المحاسبية الرقمية على مستوى الشفافية والدقة في المعاملات المالية، وجاءت في الترتيب الأول العبارة رقم (1): (أدت أتمتة العمليات المحاسبية إلى الحد من الأخطاء البشرية في القيود والترحيل.)، بمتوسط حسابي بلغ (4.11)، وانحراف معياري بلغ (0.773)، بينما جاءت في الترتيب الأخير العبارة رقم (2): (تضمن النظم الرقمية دقة عالية في استخراج التقارير والقوائم المالية الختامية) بمتوسط حسابي بلغ (3.96)، وانحراف معياري بلغ (0.85)، وترى الباحثة أن تأثير النظم المحاسبية الرقمية على مستوى الشفافية والدقة في المعاملات المالية جاءت بدرجة كبيرة، وهذا يدل على ارتفاع تأثير النظم المحاسبية الرقمية على مستوى الشفافية والدقة في المعاملات المالية.

**السؤال الرابع: ما التحديات التي تواجه تطبيق النظم المحاسبية الرقمية في تعزيز الشمول المالي؟**  
 للتعرف على التحديات التي تواجه تطبيق النظم المحاسبية الرقمية في تعزيز الشمول المالي؛ تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع كما يأتي:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات المحور الرابع

| رقم الفقرة    | الفقرة                                                                                      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|---------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|--------|---------------|
| 1             | تفتقر المؤسسات المالية لبعض الكوادر المحاسبية المؤهلة تقنياً للتعامل مع الأنظمة الذكية.     | 4.03            | .777              | 4      | موافق         |
| 2             | تشكل التكاليف الباهظة لتأسيس وصيانة الأنظمة الرقمية عائقاً أمام تطبيقها الشامل.             | 4.09            | .659              | 2      | موافق         |
| 3             | يمثل ضعف الوعي الثقافي بالخدمات المالية الرقمية لدى بعض العملاء تحدياً كبيراً.              | 3.95            | .850              | 5      | موافق         |
| 4             | تثير التهديدات السيبرانية (الاختراقات) مخاوف بشأن أمن وسرية البيانات المحاسبية.             | 4.08            | .681              | 3      | موافق         |
| 5             | تواجه عملية التحول الرقمي نقصاً في التشريعات والقوانين المحاسبية والمالية المواكبة للتقنية. | 4.16            | .795              | 1      | موافق         |
| المتوسط العام |                                                                                             | 4.06            | 0.75              | موافق  |               |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن التحديات التي تواجه تطبيق النظم المحاسبية الرقمية في تعزيز الشمول المالي جاءت بدرجة كبيرة، إذ بلغ المتوسط العام (4.06) بدرجة موافقة (موافق)، وبانحراف معياري قدره (0.75)، وهي قيمة منخفضة تشير إلى تجانس آراء أفراد عينة الدراسة حول هذه التحديات. كما جاءت العبارة رقم (5) «وجود نقص في التشريعات والقوانين المحاسبية والمالية المواكبة للتحول الرقمي» في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.16) وانحراف معياري (0.795). في حين جاءت العبارة رقم (3) «ضعف الوعي الثقافي بالخدمات المالية الرقمية لدى بعض العملاء» في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (0.85) وبناءً على ذلك، ترى الباحثة أن تطبيق النظم المحاسبية الرقمية يواجه مجموعة من التحديات الكبيرة التي تؤثر على تعزيز الشمول المالي، مما يستدعي العمل على معالجتها وتطوير البيئة الداعمة لتفعيل هذه النظم.

**السؤال الخامس: كيف يمكن تطوير النظم المحاسبية الرقمية لتصبح أداة فعالة في تحقيق أهداف الشمول المالي؟** للتعرف على كيفية تطوير النظم المحاسبية الرقمية لتصبح أداة فعالة في تحقيق أهداف الشمول المالي؛ تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الخامس كما يأتي:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات المحور الخامس

| رقم الفقرة    | الفقرة                                                                             | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة الموافقة |
|---------------|------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|--------|---------------|
| 1             | يجب تكثيف البرامج التدريبية للمحاسبين على تقنيات المحاسبة والمالية الحديثة.        | 3.98            | 1.054             | 1      | موافق         |
| 2             | يتطلب التطوير تفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية لدعم الشمول. | 3.94            | 1.086             | 3      | موافق         |
| 3             | ضرورة بناء شراكات استراتيجية بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا (FinTech).    | 3.88            | 1.022             | 5      | موافق         |
| 4             | يجب تطوير أنظمة حماية وأمن سيبراني قوية لتعزيز الموثوقية في المعاملات الرقمية.     | 3.90            | 1.112             | 4      | موافق         |
| 5             | من الضروري تحديث الأطر التنظيمية والمحاسبية لتلائم بيئة العمل الرقمية المعاصرة.    | 3.95            | 1.141             | 2      | موافق         |
| المتوسط العام |                                                                                    | 3.93            | 1.08              | موافق  |               |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن سبل تطوير النظم المحاسبية الرقمية لتصبح أداة فعالة في تحقيق أهداف الشمول المالي جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط العام (3.93) بدرجة موافقة (موافق)، وبانحراف معياري قدره (1.08)، وهي قيمة تشير إلى وجود تباين نسبي في آراء أفراد عينة الدراسة حول هذه السبل. كما احتلت العبارة رقم (1) «ضرورة تكثيف البرامج التدريبية للمحاسبين على تقنيات المحاسبة والمالية الحديثة» المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وانحراف معياري (1.054) وبدرجة موافقة (موافق). في المقابل، جاءت العبارة رقم (3) «أهمية بناء شراكات استراتيجية بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا (FinTech)» في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري (1.022) وبدرجة موافقة (موافق). وبناءً على ذلك، ترى الباحثة أن هناك اهتماماً ملحوظاً بسبل تطوير النظم المحاسبية الرقمية، مما يعكس تعدد وتنوع الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز دور هذه النظم في تحقيق أهداف الشمول المالي.

**السؤال السادس: ما طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي في النظم المحاسبية والشمول المالي؟**  
 للتعرف على طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي في النظم المحاسبية والشمول المالي، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور السادس كما يأتي:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفقرات المحور السادس

| رقم<br>الفقرة | الفقرة                                                                                                                                                     | المتوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | الرتبة | درجة<br>الموافقة |
|---------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|----------------------|--------|------------------|
| 1             | يُسهم التحول الرقمي في النظم المحاسبية في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تقليل الحواجز أمام الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.                          | 4.18               | 714.                 | 2      | موافق            |
| 2             | تؤدي الأنظمة المحاسبية الرقمية إلى تقليل التهميش المالي للفئات الأقل حظاً من خلال تبسيط إجراءات الوصول إلى الخدمات المصرفية.                               | 4.22               | 698.                 | 1      | موافق<br>بشدة    |
| 3             | يرتبط التحول الرقمي في النظم المحاسبية ارتباطاً مباشراً بزيادة عدد الأفراد المنضمين إلى النظام المالي الرسمي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية.  | 4.09               | 783.                 | 3      | موافق            |
| 4             | تُسهم النظم المحاسبية الرقمية في تعزيز ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية، مما ينعكس إيجاباً على مستوى الشمول المالي واندماج الفئات المحرومة في النظام المالي.  | 4.03               | 812.                 | 4      | موافق            |
| 5             | يُقلل التحول الرقمي في المحاسبة من الحواجز الاقتصادية والجغرافية التي تحول دون انضمام الفئات المهمشة إلى النظام المالي الرسمي وتحقيق الشمول المالي الكامل. | 3.98               | 847.                 | 5      | موافق            |
|               | المتوسط العام                                                                                                                                              | 4.10               | 0.77                 |        | موافق            |

يتضح من نتائج الجدول السابق أن العلاقة بين التحول الرقمي في النظم المحاسبية والشمول المالي جاءت بدرجة كبيرة، إذ بلغ المتوسط العام (4.10) بدرجة موافقة (موافق)، وبانحراف معياري قدره (0.77)، وهي قيمة منخفضة تعكس تجانس آراء أفراد عينة البحث حول قوة هذه العلاقة. كما احتلت الفقرة رقم (2) «تؤدي الأنظمة المحاسبية الرقمية إلى تقليل التهميش المالي للفئات الأقل حظاً» المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.22) وبدرجة موافقة (موافق بشدة)، في حين جاءت الفقرة رقم (5) «يُقلل التحول الرقمي من الحواجز الاقتصادية والجغرافية» في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.98). وبناءً على ذلك، ترى الباحثة أن ثمة علاقة إيجابية قوية بين التحول الرقمي في النظم المحاسبية وتعزيز مستوى الشمول المالي، مما يؤكد أن تبني الرقمنة المحاسبية يُسهم بشكل مباشر في دمج الفئات المستبعدة مالياً ضمن المنظومة المالية الرسمية.

**الخاتمة والنتائج والتوصيات البحث:** يتضح أن التحول الرقمي يمثل عاملاً أساسياً في تطوير النظم المحاسبية وتعزيز دورها في تحقيق أهداف الشمول المالي، من خلال ما يتيح من أدوات وتقنيات تسهم في تحسين دقة المعاملات المالية وزيادة مستوى الشفافية، إلى جانب تسهيل الوصول إلى

الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع. كما أظهرت النتائج أن تبني النظم المحاسبية الرقمية لا يقتصر على كونه خياراً تقنياً، بل يعد ضرورة تفرضها متطلبات التطور الاقتصادي والمالي، رغم ما يواجهه من تحديات تتعلق بالبنية التحتية والكوادر البشرية والتشريعات. وعليه، فإن تعزيز هذا التوجه يتطلب دعماً مؤسسياً وتشريعياً، إلى جانب الاستثمار في تطوير القدرات التقنية والبشرية، بما يضمن تحقيق الاستفادة القصوى من التحول الرقمي في دعم الشمول المالي.

**أولاً. النتائج:**

1. واقع تطبيق التحول الرقمي في النظم المحاسبية في المؤسسات المالية والشركات العراقية جاء بدرجة كبيرة، حيث جاء المتوسط العام مساوياً (4.04)، ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (0.79)، بالإضافة إلى مساهمة التحول الرقمي في النظم المحاسبية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات جاء بدرجة كبيرة، حيث جاء المتوسط العام مساوياً (4.13)، ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (0.76) ويشير ذلك أن المؤسسات المالية والشركات العراقية بدأت فعلياً في تبني التقنيات الرقمية. ويمكن تفسير ذلك بزيادة الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في العمليات المالية، فضلاً عن توجه الدولة والقطاع المالي نحو التحول الرقمي لمواكبة التطورات العالمية. وهو ما يشير إلى أن المؤسسات المالية والشركات العراقية بدأت فعلياً في تبني التقنيات الرقمية. ويمكن تفسير ذلك بزيادة الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في العمليات المالية، فضلاً عن توجه الدولة والقطاع المالي نحو التحول الرقمي لمواكبة التطورات العالمية.
2. تأثير النظم المحاسبية الرقمية على مستوى الشفافية والدقة في المعاملات المالية جاءت بدرجة كبيرة، حيث جاء المتوسط العام مساوياً (4.04)، ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (0.79) ويمكن تفسير ذلك بقدرة الأنظمة الرقمية على تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين توثيق العمليات المالية، وتوفير تقارير فورية ودقيقة تدعم الرقابة المالية.
3. التحديات التي تواجه تطبيق النظم المحاسبية الرقمية في تعزيز الشمول المالي جاء بدرجة كبيرة، حيث جاء المتوسط العام مساوياً (4.06)، ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (0.75) مما يدل على وجود معوقات حقيقية رغم التقدم في التطبيق. ويمكن تفسير ذلك بوجود ضعف في البنية التحتية التكنولوجية، ونقص الكفاءات المتخصصة، فضلاً عن التحديات التنظيمية والتشريعية التي قد تعيق التوسع في التحول الرقمي.
4. تطوير النظم المحاسبية الرقمية لتصبح أداة فعالة في تحقيق أهداف الشمول المالي جاء بدرجة كبيرة، حيث جاء المتوسط العام مساوياً (3.93) ودرجة موافقة (موافق)، بانحراف معياري بلغ (1.08) مما يشير إلى أن هناك فجوة بين مستوى التطبيق الحالي والقدرة الكاملة لهذه النظم على دعم الشمول المالي، وهو ما قد يعود إلى عدم التكامل الكامل بين الأنظمة الرقمية أو محدودية انتشارها بين بعض الفئات.
5. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين التحول الرقمي في النظم المحاسبية والشمول المالي، حيث بلغ المتوسط العام (4.10) بدرجة موافقة (موافق)، وبانحراف معياري (0.77)، مما يؤكد أن تبني الرقمنة المحاسبية يسهم بشكل مباشر في توسيع نطاق الشمول المالي وتقليص الفجوة بين الفئات المشمولة وغير المشمولة بالخدمات المالية الرسمية.

**ثانياً. التوصيات:**

1. ضرورة الاستمرار في دعم التحول الرقمي من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، خاصة في المناطق غير المخدومة، لتعزيز الشمول المالي بشكل أكبر
2. تعزيز استخدام الأنظمة المحاسبية الرقمية المتكاملة داخل المؤسسات، مع فرض معايير رقابية تضمن جودة ودقة البيانات المالية
3. العمل على معالجة التحديات التقنية والتنظيمية عبر تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحديث التشريعات، وتوفير دعم حكومي للتحول الرقمي
4. تكثيف البرامج التدريبية للمحاسبين والعاملين على استخدام الأنظمة الرقمية والتكنولوجيا المالية
5. ضرورة حث المؤسسات المالية والشركات على بناء تحالفات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول محاسبية مبتكرة تدعم الوصول الفوري للخدمات وتعزيز الشمول المالي

**المصادر****أولاً. المصادر العربية:**

1. أحمد، منى حسين محمد، والأمين، خضر الطيب، (2022)، دور نظم المحاسبة الإلكترونية في تحقيق جودة التقارير المالية بالمصارف، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، ع20.
2. اسيا سعدان، (2018)، نصيرة محاسبية، واقع الشمول المالي في المغرب- دراسة مقارنة، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10- العدد 3
3. أمقران خولة، بوتلجة صليحة، (2023)، دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر والأمارات المتحدة خلال الفترة 2011/ 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية.
4. البراشي، أحمد محمود محمد، (2022)، تحليل أساليب التحول الرقمي في تطوير دور مراقب الحسابات وأثره على جودة التقارير المالية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، مج 1، ع1.
5. البيلي، إسلام أحمد أمين، الجرف، ياسر أحمد السيد وآخرون، (2023)، أثر التحول الرقمي كأحد آليات الشمول المالي على جودة التقارير المالية في البنوك، مجلة البحوث المحاسبية.
6. تكالين فوزية، (2025)، مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
7. تكالين فوزية، مسعودي رشيدة، (2023)، الخدمات المالية الرقمية وآلية الشمول المالي للتمكين المالي الرقمي، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 11
8. التوني، شريهان مصطفى، 2021، أساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 22، ع4.
9. ثامر فارس محمد، إسماعيل محمود أحمد إبراهيم، (2023)، دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل آليات التحول الرقمي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج 19، ع 64، ج 2.
10. الجبور، موفق سلامة، طلاق، والزبيدي، خالد عبد الوهاب هلال، (2022)، أثر التحول الرقمي في تطوير الأداء المؤسسي- الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزرقاء.
11. الحداد، رشاد محمد، (2022)، أثر تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث، المجلد السادس.

12. الحيارى، محمد موسي عودة، (2022)، المحاسبة الإلكترونية وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع41.
13. السليان، هدي يوسف محمد، (2022)، اثار استخدام المعلومات على النظم المحاسبية، المجلة العلمية للنشر العلمي، العدد خمسون.
14. كنزة، تنيو، (2023)، واقع الشمول المالي في البلدان العربية وسبل تعزيزه، مجلة آفاق المؤتمر الدولي الأول للتكنولوجيا المالية 3-4 مايو 2023.
15. الركابي، عقيل رحم حسون، الغرباوي، ثائر نجم كاظم (2023). دور تكنولوجيا التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، ج 1.
16. سعيد، نور الدين، وزبير زمولي، (2024)، دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي الرقمي – دراسة ميدانية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 24، العدد: 02.
17. عيفة، دنيا، أسماء جابوبي، (2022)، دور التدقيق الجبائي كوظيفة استشارية في تحسين الوضعية الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح .
18. النعيمي، مثنى سعد ياسين، وإسكندر، زهراء جار الله حمو، (2020)، مدى مساهمة التحديات الاستراتيجية للتحول الرقمي في صعوبة رقمنة الخدمات المالية وسبل مواجهتها استراتيجياً، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(56). جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
19. متولي، أحمد ذكي حسين، وسليمان محمد، (2021)، أثر تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على تفعيل متطلبات الشمول المالي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، مج 12، ع 3
20. محمد الناير محمد النور، عمر أبكر اسحاق ادم وآخرون، (2025)، الدور الوسيط للشمول المالي في العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والميزة التنافسية -دراسة ميدانية على عينة من المصارف الحكومية بولايات السودان المختلفة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 29.
21. محمد الناير محمد النور، عمر أبكر اسحاق ادم وآخرون، دور نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق الشمول المالي في المصارف الحكومية السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(4)، 57-69.
22. المظفر، زيد محمد حسن، راضي، ميثم مالك وآخرون، (2022)، تقييم نظم المحاسبة الإلكترونية ودورها في تعزيز سوق العمل في العراق، مجلة الغري، المجلد (العدد الخاص).
23. مليلودي سعاد، وفوقة، الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية: دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 13، العدد: 2، السنة: 2022.
24. نورالدين سعيد، زمولي زبير، دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي الرقمي – دراسة ميدانية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 24، العدد 2، 2024، ص ص 42-58
25. يوسف، فلاح توته، يوسف بلطرش، (2024)، أثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي في البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند او لحاج.

#### ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. JieWei, W., JianQiang, C., Li, L., YuZheng, L., Zhenhong, G., & Loang, O. K. (2023). The impact of digital transformation on financial reporting and analysis in the accounting industry. *International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB)*, 8(50), 290–309.

2. Johannes, E.A., (2019)., FinTech and The New Wave of Financial Intermediaries Twenty Third Pacific Asia Conference on Information Systems., China 2019
3. Abu Alwafe, S., Megdadi, Y. A., (2020)., The Impact of Using E-Services Application by Mobile Phones in Achieving Competitive Advantage in the Jordanian Commercial Banks. *International Journal of Research in Business and Management*., 2 (1).
4. Union of Arab Banks, (2015), Financial Inclusion in the Arab World, *Journal of the Union of Arab Banks*, No. 419
5. Centobelli, P., Cerchione, R., Del Vecchio, P., Oropallo, E. and Secundo, G. (2022), "Blockchain technology design in accounting: Game changer to tackle fraud or technological fairy tale?", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 35 No. 7, pp. 1566-1597
6. Arcega, C. K., Datinguino, E., Guerra, J., Guno, C., Mayuga, H. J.. (2015). Computerized vs. non-computerized accounting system of small and medium enterprises in Lipa City, Philippines: A comparative analysis. *Asia Pacific journal of academic research in business administration*, 1(1), 48-55.
7. Amahalu, N., Abiahu, M. F. C., & Chinyere, O. (2017). Comparative analysis of computerized accounting system and manual accounting system of quoted Microfinance Banks (MFBs) in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(2), 30-43
8. AKINTUNDE, A. (2022). Cloud Computing and Electronic Accounting. DEPARTMENT OF ACCOUNTING – 2nd Departmental Seminar Series with the Theme – History of Accounting Thoughts: A Methodological Approach, 02(01), 52-56.
9. Titera, W. R., 2013 "updating audit standard enabling audit data analysis", *journal of information systems*, spring, pp136-147.
10. Brivotm M., gendron, Y. & guenin H., 2017 "Reinventing organizational control: meaning contest surrounding reputational risk controllability in the social media arena" *Accounting Auditing and Accountability Journal*, vol. 30, No. 4, pp.795-820.